أثر اضطراب بيئية الاعمال في الاستثمار الأجنبي
دراسة استطلاعية لآراء عينة من الباحثين والمختصين

م.م عبدالرسول سعد صالح
كلية الامام الجامعة / بلد

م.م أنس خليل مهدي
كلية الامام الجامعة / بلد

م.م أمجد عباس عبدالرحيم البلدوي
كلية الامام الجامعة/ بلد

المستخلص :

لقد حظي مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير في العقود الأخيرة، وذلك لما يوفره من مزايا ومنافع اقتصادية كبيرة سواء بالنسبة للدول المستثمرة والدول المضيفة للاستثمار على حد سواء. ومن هذا المنطلق تم تسليط الضوء على أبرز عوامل الإضطراب البيئي وقياس مدى تأثير هذه العوامل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي فقد اعتمد الباحث من أجل تحقيق أغراض الدراسة على العديد من الدراسات السابقة والمراجع العلمية .أما بالنسبة للجانب العملي فقد قام الباحث بإعداد استبانة موزعة على (100) شخص من مجتمع الدراسة ،تم استرجاع جميع الإجابات وتحليلها على برنامج(**SPSS**) ولإختبار ثبات وصدق الإجابات قام الباحث بإجراء اختبار معامل إلفا كرونباخ (**Cronbach,Alpha**) على عبارات الدراسة وقد بلغت قيمته **(0.969)**. أما لإختبار فرضية الدراسة قام الباحث بإجراء الإحصاء الوصفي الذي اشتمل على المتوسط الحسابي المرجح والإنحراف المعياري بالإضافة إلى ذلك تم إجراء معامل الإرتباط بيرسون لمعرفة مدى ارتباط كل عبارة من عبارات المتغير المستقل مع عبارات المتغير التابع على حدى، وأخيراً تم استعمال معامل هذا الإرتباط لمعرفة مدى تأثير المتغير المستقل ألا وهو الإضطراب البيئي على المتغير التابع المتمثل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت شدة التأثير بنسبة (**0.77**).

Impact of environmental disturbance on foreign investment
A survey of the views of a sample of researchers and specialists

Abstract :

The concept of foreign direct investment (FDI) has received considerable attention in recent decades, because it offers significant economic advantages and benefits to both investors and host countries. In this context, the main factors of environmental disturbance were highlighted and the extent of the impact of these factors on the attraction of foreign direct investment through the analytical descriptive approach. The researcher relied on many previous studies and scientific references. The study included theoretical and practical aspects. The theoretical aspect was divided into two main chapters. Chapter I dealt with foreign direct investment as a dependent variable and the second chapter dealt with environmental disturbance as an independent variable. As for the practical side, the researcher prepared a questionnaire distributed to (100) people from the study community. All responses were retrieved and analyzed on the SPSS program. To test the validity and validity of the answers, the researcher conducted the Cronbach Alpha test on the study terms. (0.969). In addition, the Pearson correlation coefficient was used to determine the

extent to which each independent variable was associated with the variable of the dependent variable. Finally, the coefficient of this correlation was used to determine the effect The independent variable is the environmental disturbance on the dependent variable of attracting foreign direct investment (FDI) where the intensity of the effect is 0.77

المقدمة :

تتميز جميع المنظمات الإقتصادية على إختلاف أنواعها وتعدد أهدافها بأنها منظمات مفتوحة تتفاعل مع البيئة المحيطة بها خاصةً تلك المتغيرات البيئية ذات العلاقة بها . كما تخضع جميع هذه المنظمات لمحددات تلك البيئة لذا نجد أن هذه المنظمات والمتمثلة بإدارتها تعمل جاهدة وبشتى الطرق والوسائل للتعرف على البيئة المحيطة بها وتقصي ومتابعة حركة متغيراتها ودراستها لغرض الإستجابة لتلك المتغيرات . حيث تقوم إدارات المنظمات بمراقبة التغيرات البيئية والعمل على تكييف المنظمة معها من خلال إحداث تغييرات داخلية تتناسب مع التغيرات الخارجية ما أمكن من خلال المواءمة بين نقاط القوة ونقاط الضعف في المنظمة وبين الاتجاهات المختلفة في البيئة المتمثلة بالفرص والتهديدات حيث تختلف الممارسات الإدارية من خلال مدى استجابة تلك الإدارات للتغييرات البيئية من أجل تحقيق النجاح المنظمي،وإن عدم قدرة هذه المنظمات على قراءة مؤشرات البيئة ومتغيراتها بشكل صحيح يعرضها إلى صعوبات تجعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها بالكفاءة والفاعلية المطلوبة (Danneels , Erwin & seth , Rajesh , 2008) . وتتفاوت المنظمات فيما بينها في وعيها وإدراكها لأهمية التغييرات البيئية وأثرها على حجم الإستثمار وفي توجهاتها الفعلية لمتابعة تلك التغييرات وإستيعابها، فوتيرة التغيير البيئي ليست ثابتة لكل المنظمات والقطاعات التي تعمل فيها فبعض تلك البيئات تتسم بوتيرة تغيرات عميقة ومتسارعة والبعض الأخر يتسم بتغيرات أقل عمقاً وتسارعاً ففي الوقت الذي ترى فيه المنظمات الواعية لإهمية البيئة والباحثة بعمق عن حركة متغيراتها أو معرفة التفاعلات الحاصلة بين عواملها من خلال ماتقوم به من فحص بيئي وتخطي الحدود المنظمية لها فإن إحتمالات نجاح مثل هذا النوع من المنظمات سوف يكون مرتفعاً ويحسن من منظومة إتخاذ القرار الإداري فيما يجعلها قادرة على أن تتفادى الكثير من التحديات والصعوبات التي سوف تواجهها (Lohtia , Ritu , Bello , Daniel & Porter , canstance Elisa ,)

وبناءً على ماسبق فإن هذه الدراسة تسعى إلى بيان الأثر الذي يحدثه الإضطراب البيئي على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر .

المحور الاول / منهجية الدراسة

١.مشكلة الدراسة

تواجه منظمات الأعمال الكثير من الإضطرابات الداخلية والخارجية التي تحيط بها سواءً كانت (إجتماعية، اقتصادية، تكنولوجية و سياسية أو تناقسية) مما يؤثر سلباً على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة لذا تتمحور مشكلة البحث حول دراسة أثر الإضطراب البيئي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

٢.أهمية الدراسة

إن وجود بيئة مستقرة ومناخ ملائم للإستثمار من الموضوعات الهامة المرتبطة بالقدرة التنافسية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر أساسي لتمويل الإستثمار في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية وبالتبعية تأثيرها المباشر في امتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج والإحلال محل الواردات، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الموازين الاقتصادية الكلية، ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الإقتصادي .

٣.أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أسباب الإضطرابات البيئية وأثرها المباشر على جذب الإستثمار في ظل ظروف أمنية وإقتصادية وإجتماعية غير مستقرة وتزويد المستثمرين بالحلول والتوصيات التي تساعدهم على معرفة البيئة المحيطة بهم ومتغيراتها وكيفية التعامل معها وذلك من خلال الهدف الآتي:

تحديد أثر الإضطراب البيئي على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر .

٤.فرضية الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة بعدم وجود تأثير للأضطراب البيئي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

المحور الثاني/ الاستثمار الاجنبي المباشر

عَرفَ الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقدين الأخيرين تدفقات متزايدة أمام تراجع مصادر التمويل الخارجية الأخرى مثل القروض والإعانات. و بعد ما استعراضنا في المبحث السابق ماهية الاستثمار و سياسته. و في هذا المبحث سنتناول نشأة الاستثمارات الأجنبية بنوعيها المباشرة و غير المباشرة، ثم نعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط و مكوناتها و أشكالها و دوافع كل من المستثمر و البلد المضيف لهذه الاستثمارات. و قد أغفلنا الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لأنها غير معنية بالدراسة في هذا البحث.

المطلب الأول :نشأة الاستثمار الأجنبي.

إن الباحث في تاريخ الحضارات القديمة (كالحضارة المصرية الإغريقية و الحضارة الإسلامية) في مراحلها المختلفة، يجد الكثير من أوجه و مجالات النشاط التي تمت على المستوى الدولي، أي خارج حدود الدولة مهد الحضارة أو بينها، و بين دول أخرى محيطة). (أبو قحف، عبد السلام، ٢٠٠١، صفحة ٧) فالاستثمار الأجنبي ليس وليد العصر الحالي،" فشركة الهند الشرقية مثلا هي شركة عابرة للقوميات، و قد أجيز عقدها في لندن عام 1600 م ... و يعود تاريخ الازدهار الحقيقي للاستثمار الأجنبي إلى قيام الثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر. (هناء عبد الغفار ، ٢٠٠٢)

كما أن الألماني فريدريك باير أقام مصنعا عام 1865 في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، و تبعته بعد ذلك شركة – سنجر – الأمريكية بإنشاء أول مصنع تابع لها في جلاسجو اسكتلندا (عام 1867) (عصام عبد العزيز مصطفى، ١٩٩٨، صفحة ٦).

و لعلنا نتذكر أن احتلال إنجلترا للهند كان أساسا بهدف تأمين سيطرتها على استثماراتها في هذا البلد، كما علينا أن نتذكر أن الإسرائيليين يحرصون قبل أن يوقعوا اتفاقيات للسلام مع الفلسطينيين أو غيرهم، على ضمان أسواق لبضائعهم في الدول التي توقع معهم هذه الاتفاقيات، و على فتح المجال أمام استثماراتهم فيها. (طاهر مرسي عطية ، ٢٠٠٠، صفحة ١٧٤).

إن معظم الاستثمار البريطاني استخدم في قطاعات التصدير، و أن اتجاه قسم منه إلى البنية الأساسية لم يكن منفصلا عن الاهتمام بالصادرات في المستعمرات. (هناء عبد الغفار ، ٢٠٠٢،

صفحة ٢٥) وعموما، كان هدف الاستثمارات في هذه الحقبة هو استصلاح بلدان جديدة ، حيث تمت أكثر من نصفها في بلدان تلقت أفواج المهاجرين الأوربيين ، والجزء الآخر انصب على البنية الأساسية من أجل استغلال الثروات الطبيعية وذلك بتطوير المواصلات و النقل لخدمة التصدير و الاستيراد ، و بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر مبكرا في مجال الاستخراج و لاسيما البترول في بعض بلدان الشرق الأوسط. (هناء عبد الغفار ، ٢٠٠٢، صفحة ٢٥) و قد عملت السياسة الاقتصادية للدول المستعمِرة جاهدة على نهب ثروات الدول المستعمَرة وتفقيرها وحرمانها من امتلاك أسباب وعوامل النهوض والانطلاق من جديد وأهمها العلم. وأنتج عن هذا الوضع دول قوية تمتلك عوامل زيادة القوة، ودول ضعيفة ومستعمرة.

و تزامن هذا مع قيام الثورة الصناعية في أوربا مما سهل عملية الاستغلال و النهب السابق ذكرها؛ حيث عملت الدول المستعمِرة على إقامة مؤسسات و مشاريع في مستعمراتها بهدف استغلال الموارد الطبيعية و الأولية و تلبية حاجة صناعاتها في بلدانها .و هو ما نسميه حاليا بالاستثمار الأجنبي.

المطلب الثاني: مفهوم وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر استثمار ما استثمارا أجنبيا متى كان المستثمر – شخصا طبيعيا أو معنويا لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار .و إذا كان من السهل تحديد جنسية المستثمر إذا كان شخصا طبيعيا، فإنه من الصعب تحديدها إذا كان المستثمر شخصا معنويا كشركات المساهمة،" ذلك أنه غالبا ما تتعدد جنسيات المساهمين في هذه الشركات .و يميل الاجتهاد القضائي إلى الأخذ و الاعتداد بجنسية الشركة على حساب جنسيات المساهمين ... و عليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يعمل على الاستثمار فيها. (محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، ٢٠٠٥، الصفحات ١٦-١٧).

فالاستثمار الأجنبي المباشر جزء من الاستثمار الدولي، حيث يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر " تلك الاستثمارات التي تتم خارج موطنها :سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، و سواء كانت لدولة واحدة أو لعدة دول أو لشركة واحدة أو لعدة شركات ". (فريد النجار، ٢٠٠٠، صفحة ٢٣)أي أن الاستثمار الأجنبي هو " تدفق رؤوس الأموال أيا كان شكلها بين دولتين بغرض إقامة شركات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال شركات قائمة أو تطويرها لإنتاج سلع أو خدمات، و تحقيق عائد يفوق ما يتوقعه المستثمر في دولته الأم و سواء صاحب هذا التدفق جهدا بشريا أم لم يصاحبه". (محمد أيمن عبد اللطيف عشوش، ١٩٨٨، صفحة ٨٨).

أ- تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين.

الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين ، باستثمار أمواله في بلد آخر، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية، و بهدف تحقيق عائد. (طاهر مرسي عطية ، ٢٠٠٠، صفحة ١٦٩)

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية كاملة أو جزئية للمشروع المقام في إحدى الدول عن طريق مستثمرين محددين في دولة أخرى .و عموما المستثمر المباشر له ملكية كافية للمشروع الأجنبي لممارسة درجة من الرقابة الإدارية عليه . و بذلك يصبح المشروع المراقب منضما أجنبيا أو مساعد للمشروع المراقب الشركة الأم. (رعد حسن الصرن، ٢٠٠١، الصفحات ١٨٢- ١٨٣)

- يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر ، في تملك المستثمر لجزء من الاستثمارات ، أو كلها في مشروع معين في دولة خارج دولة الإقامة ، مع قيامه بالمشاركة أو السيطرة الكاملة على الإدارة و التنظيم.

- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر. (عمر صقر ، ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، صفحة ٤١).

ب- تعاريف بعض المؤسسات و الهيئات الدولية.

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار طويل الأجل و يتضمن مصلحة دائمة و سيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلا بالشركة المقر)على مشروع مقام في اقتصاد آخر. (هناء عبد الغفار ، ٢٠٠٢، صفحة ١٤)

تعريف المنظمة العالمية للتجارة :أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته (هناء عبد الغفار ، ٢٠٠٢، صفحة ١٤).

خلاصة حول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

من التعاريف السابقة يمكننا استنتاج خاصيتين متلازمتين للاستثمار الأجنبي المباشر و هما :

تدفق رأس المال بين دولتين أو أكثر: أي انتقال رأس المال من دولة إلى أخرى سواء كان هذا الرأسمال في شكل نقدي أو في شكل عيني منقول و المتمثل في الأدوات المادية المنقولة الضرورية لعملية الانتاج .

الرقابة المباشرة للطرف الأجنبي على المشروع: حيث تتحقق من خلال ملكيته الكلية(المطلقة) للمشروع أو نظرا للأهمية النسبية للجزء المملوك من طرف المستثمر الأجنبي و الذي يشترط البعض أن لا يقل عن % 10 كحد أدنى و إلا صار الاستثمار الأجنبي غير مباشر .

و بهذا يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: على أنه استثمار تقوم به شركة ما أو كيان ما في شركة أخرى قائمة في دولة أخرى. وهذا الاستثمار قد يأخذ شكل إنشاء شركة تابعة في دولة أجنبية أو الدخول في شراكة ما أو الإندماج

ثانياً- أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر

للإستثمار الأجبي المباشر مجموعة من الأهداف تتركز في الآتي:

1- **هدف اقتصادي**: يتركز في تحقيق الأرباح في الدولة المضيفة للاستثمار، والتي عادة تفوق الأرباح المتحصل عليها من استثمار الأموال والجهود والخبرات التكنولوجية في البلد الأم لهذا الاستثمار، وذلك لأسباب منها المزايا التي يحصل بخاصة رخص عنصر قوة العمل وضآلة تكاليف النقل، أو وفرة المواد الخام والمواد الأولية والتسهيلات المالية والضريبية، ووجود أسواق جديدة لتصريف منتجات هذا الاستثمار.

2- **هدف سياسي**: يقود إلى تمتين العلاقة السياسية للبلد المضيف للاستثمار بحكومة البلد الأم لهذا الاستثمار، وبالتالي التدخل والتأثير في قراراته السياسية.

3- **هدف بيئي**، يتمثل في إبعاد مخلفات التصنيع ذات التأثير في البيئة من البلد الأم للاستثمار إلى البلد المضيف للاستثمار. (عدنان، مناتي صالح، ٢٠١٣، صفحة ٣٦١)

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

إن نجاح أي شركة يتوقف على مجموعة من المتغيرات والموارد المالية والإدارية والتكنولوجية إضافة إلى ذلك توافق هذه المتغيرات مع البيئة التي تنشا فيها الشركات ,ومع افتراض وجود هذا التوافق على المستوى المحلي ونجاحه لا يستلزم تحقيقه على المستوى الخارجي أي في الأسواق الدولية ,حيث نجد في الواقع العملي إن النجاح الذي تحققه شركات متعددة الجنسيات في الدول الأم , قد لا تحققه بنفس الفعالية على مستوى سوق الدول المضيفة ,وهذا راجع إلى التباين في المتغيرات البيئية في الدول الأم والدول المضيفة لهذه الشركات و لهذا سوف نحاول في هذا المبحث تناول بعض نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تدفع شركات الأجنبية بالاستثمار في الدول الأخرى ,لهذا سيتم التطرق الى النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشرالمبحث وكما يلي .

أولاً: نظرية عدم اكمال السوق.

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة ,بالإضافة إلى ذلك عجز في السلع المعروضة وعدم قدرة الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة وذلك نتيجة للقوة التي تتمتع بها شركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية و التكنولوجيا و المعارف الإدارية...الخ. (عبد السلام ، أبو قحف ، ١٩٩١، صفحة ٧٢) إن هذه المحفزات التي تملكها هذه الشركات الأجنبية هي التي أدت إلى اتخاذ القرار بالاستثمار و القيام بالعمليات الإنتاجية و التسويقية في الدول المضيفة. كما تفترض هذه النظرية الاستثمار في كل المجالات ,على أن تكون هذه المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

وفي هذا الشأن يرى **هود وينج** انه"في حالة سيادة المنافسة الكاملة في احد الأسواق الأجنبية ,فان هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق , حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق ,كما أن السلع الخدمات المقدمة (النواتج) ولذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق."

إذن يمكن أن نستنتج سبب انتقال جزء من نشاط شركات متعددة الجنسيات من الدول الأم إلى الدول المضيفة إلى هروب هذه الشركات من المنافسة الكاملة في أسواق هذه الشركات إلى أسواق الدول المضيفة التي تغيب فيها المنافسة الكاملة وفيما يلي بعض الأسباب التي تؤدي إلى انتقال جزء من أنشطة هذه الشركات: (سحنون فاروق، ٢٠٠٩-٢٠١٠، صفحة ٣٣)

1- عدم التجانس بين منتجات الشركات الأجنبية و نظيرتها بالدول المضيفة تميز المهارات (الإدارية و الإنتاجية و التسويقية) التي تكسبها الشركات الأجنبية عن نظيراتها بالدول المضيفة.

2- تحقيق الوفرات في الإنتاج نتيجة كبر حجم هذه الشركات الأجنبية

3- التطور التكنولوجي وتفوقه في الشركات الأجنبية أي إلى استخدام أساليب إنتاجية أكثر تطورا.

4- تجنب القيود الجمركية التي تفرضها للدول المضيفة والتي تعرقل عملية التصدير هذه المنتجات لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية الحل الأمثل للتخلص من القيود وغزو أسواق الدول المضيفة.

5- استغلال شركات متعددة الجنسيات الامتيازات المالية والجمركية والضريبية التي تقدمها لها الدول المضيفة بهدف جذبها للاستثمار.

6- استغلال الخصائص الاحتكارية المختلفة التي تتميز بها شركات متعددة الجنسيات منها الخصائص التكنولوجية، الخصائص التمويلية، الخصائص التنظيمية والإدارية والخصائص التكاملية (التكامل الرأسي الأمامي، التكامل الرأسي الخلفي).

ثانياً: نظرية الحماية:

نتيجة للانتقادات التي وجهت لإفتراضيات نظرية عدم كمال السوق، ظهرت نظرية الحماية والتي أقرت أن نجاح شركات متعددة الجنسيات لا يتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات وشركات الوطنية ,بل يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة والقوانين التي تؤثر على حرية الاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها. يقصد بالحماية حسب **فليح حسن خلف** "الممارسة الوقائية التي تقوم بها الشركات الاستثمار أقصى لضمان عدم تسرب المعلومات و الأسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديد في مجالات الإنتاج و التسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في الأسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة (فليح حسن خلف، ٢٠٠٤، صفحة ١٨) "

عليه يمكن القول أن الطريقة التي تسمح للشركات متعددة الجنسيات من تعظيم عوائدها في الخارج ,بالاعتماد على قدرتها في حماية أنشطتها الخاصة مثلا :ابتكاراتها الحديثة ومجالات

الإنتاج أو التسويقية، ولكي تضمن عدم تسربها يستلزم عليها القيام بتنفيذ هذه الأنشطة الخاصة داخل الشركة الأم ,أو بين الشركة الأم والفروع في الدول المضيفة وذلك منعا لتسرب المعلومات والحد من التقليد وحماية الاختراعات الجديدة لأطول فترة ممكنة وبالتالي عدم ممارستها عبر الأسواق مباشرة.

ويرى هود وينج ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية (المعرفة أوالخبرة أو الاختراعات...الخ) التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى أحد الشركات الدول المضيفة وهذا من أجل تحقيق الحماية لاستثماراتها ومن ثم تحقيق أهدافها المرجوة.

يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لإستثمارتها بالأساليب المتاحة الآن التي قد تكون أكثر فعالية و المتمثلة في ضوابط لحماية براءات الاختراع لمختلف أنواعها على مستوى العالم وهذا من خلال مواثيق متفق عليها و التي يقوم على تنفيذها منظمات دولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة أو مستقلة. (سحنون فاروق، ٢٠٠٩-٢٠١٠، صفحة ٣٥).

ومنه يمكن القول أنه لا يوجد مبرر لعملية الحماية التي تقوم بها شركات متعددة الجنسيات في الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها ,حيث بهذه الإجراءات أصبحت تقلل من الضوابط والسياسات الحكومية للدول المضيفة. (أبو قحف، عبد السلام، ٢٠٠١، صفحة ٦٢).

ثالثاً: نظرية الموقع:

إن قرار الاستثمار الأجنبي من طرف المستثمر الأجنبي مرتبط بعوامل دولية وأخرى محلية (الدولة الأم)، ومن هذا المنطلق نجد نظرية الموقع تهتم بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مركز لاستثماراتها وممارسة أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية...الخ ,والمتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات، وبعبارة أخرى أنها تركز على العوامل البيئية للدول المضيفة المؤثرة في قرارات الاستثمارات لشركات متعددة الجنسيات.

و يرى **باري** أن هذه النظرية تهتم"بمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها." (سحنون فاروق، ٢٠٠٩-٢٠١٠، صفحة ٣٩)

ويضيف **دننج** أن هذه النظرية"تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة...الخ ,بالإضافة إلى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق، أو العوامل التسويقية" (عبد السلام ، أبو قحف ، ١٩٩١، صفحة ٤٠٣)

عليه فان العوامل الأساسية لنظرية الموقع التي تؤثر على قرار شركات متعددة الجنسيات فيما يخص الاستثمار المباشر في الدول المضيفة ,هذا من جهة ومن جهة ثانية المفاضلة بين الاستثمار المباشر والتصدير لهذه الدول المضيفة ,وتمثلت في (أبو قحف، عبد السلام، ٢٠٠١، صفحة ٦٧)

1- **العوامل التسويقية** :مثل درجة المنافسة، منافذ التوزيع، التقدم التكنولوجي، حجم السوق معدلات نمو السوق، رغبة في المحافظة على العملاء السابقين احتمالات التصدير لدولة أخرى...الخ

2- **عوامل مرتبطة بالتكاليف** :مثل تخفيض تكاليف نقل المواد الأولية و توفر الأيدي العاملة و بأجور متدنية، إضافة إلى ذلك توفر رؤوس الأموال

3- **الإجراءات الحمائية:** المتمثلة أساساً في التعريفة الجمركية، ومختلف القيود المفروضة على الاستيراد و التصدير، كنظام الحصص للواردات المطبقة في الدول المضيفة للإستثمار والتي تحد من التصدير إليها وبالتالي تدفع بالمستثمر إلى الإنتاج داخل هذه الدول بهدف استغلال أكثر لسوقه.

4- **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي** :مثل الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي من قبل الدول المضيفة و مدى استقرار أسعار الصرف، الأنظمة الضريبية و القيود المفروضة على ملكية الاستثمارات الأجنبية للأجانب، إضافة إلى ذلك طرق تحويل العملات الأجنبية

5- بالإضافة إلى عوامل أخرى منها :الموقع الجغرافي، مدى غنى أراضيها بالثروات الطبيعية الإجراءات و القيود في عملية تحويل الأرباح إلى الدول الأم ,المبيعات والأرباح المتوقعة، إمكانية التهرب الضريبي...الخ.

المطلب الثالث: أشكال وشروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً- أشكال الاستثمار الأجنبي

توجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر و هي:

1- رأس المال الأولي: وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي"

(UNCTAD, 1988, p. 351) وتشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة % 10 على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشراً.

2- الأرباح المعاد استثمارها

و تتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار و غير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص (طبيعي أو معنوي) أجنبي. و بهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد. (عبد الكريم بعداش، ٢٠٠٨/٢٠٠٧، صفحة ٥١)

3- القروض داخل الشركة الواحدة.

و تتمثل في الديون الطويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان. (عبد الكريم بعداش، ٢٠٠٨/٢٠٠٧، صفحة ٥١).

ثانياً-شروط جذب الاستثمار الأجنبي:

حسبMichalet (C.A) , 1999, pp. 72-82) C.Michlet) فمن أجل الأنتماء لمجموعة الدول الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي التي تضم أهم الدول التي تستقطب الاستثمار الأجنبي في العالم يجب تحقق كل الشروط الأساسية والتكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي: (ناجي بن حسين، صفحة ٣)

أ- الشروط الأساسية لجذب الاستثمار

تمثل هذه الشروط الظروف القبلية للاستثمار الواجب توفرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي لا يمكن في حال عدم توفرها انتظار قدوم المستثمرين وطنيين كانو أم أجانب. ويتمثل الشرط الأول في توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي، فتوفر استقرار النظام السياسي يعتبر شرطاً اساسياً لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي، ثم ياتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التأكد من مدى تحقق الاستقرار السياسي، حتى وإن كان من الصعب الفصل بينهما.

ب- الشروط المكملة لجذب الاستثمار الأجنبي:

بعد توفر الشروط الأساسية للاستثمار يجب ضمان الشروط الإضافية والتي تسمح للبلد من إمكانية اللحاق بمجموعة الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن تجميع هذه الشروط في أربعة عناصر هي:

1- حجم السوق ومعدل نموه: إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد يرتبط بحجم السوق لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر مايهم أكثر تطور ونمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونو أكثر انجذاباً للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعاً في أسواقها والتي توفر

فرصاً جديدة للاستثمار، أي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبير شرط أساسي، لكن يجب أن يكون السوق ديناميكياً.

2- توفر الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي فتوفر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهل ضعيف لا يعتبر عنصراً جاذباً للاستثمار كما كان عليه الحال في بداية الستينات من القرن الماضي في المناطق الحرة كهونغ كونغ فحالياً إن البحث عن تدنية التكاليف عن طريق عنصر العمل لا يحتل إلا مكانة ثانوية في تحديد توجهات الاستثمار.

3- توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال (الهاتف، الانترنيت) **والمواصلات** (البرية، الجوية، البحرية، السكك الحديدية) فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها.

4- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة: إن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين، حيث أن توفر هذه الشبكة من المؤسسات المحلية يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الإندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنوياً، كما أن خصخصة هذه المؤسسات الكبيرة تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب، ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى.

المحور الثالث : الإضطراب البيئي

اختلفت دور المنظمات في القرن الحادي والعشرين عما كان عليه سابقاً، فقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً في الفكر الإداري بشكل عام والفكر الإستراتيجي بشكل خاص، الأمر الذي أدى إلى تراكم معرفي وخبرة عملية واسعة لمنظمات الأعمال، لا سيما العالمية منها، الإستفادة منها وتكييفها بما يلائم واقع ومتطلبات عمل المنظمات في أي مكان في العالم. (الغالبي، ٢٠٠٩، صفحة ٢٣). إن المنافسة العالمية في عالم الأعمال أخذت تشتد يوماً بعد الآخر إلى الحد التي أصبحت فيه هي الشيء الوحيد الثابت ومادونها متغير وانعكست تلك المنافسة خلال الإبداعات المتلاحقة المستمرة والتنويعات السلعية والخدمية المختلفة، والتي غايتها الأساسية خدمة الزبون وإشباع حاجاته وتلبية رغباته وجذبه نحو التعامل مع المنظمة دون غيرها . (الدوري، زكريا، ٢٠٠٥، صفحة ١٧) .

ومن هنا يبدو أن الإدارة التقليدية بعملياتها ووسائلها وإجراءاتها تكون عاجزة عن مواجهة متطلبات الإضطراب البيئي الذي يعد السمة المميزة للتحديات آنفة الذكر، ولذلك أصبح من الضروري جداً دراسة بيئات العمل وأهمها الإستراتيجية من أجل التكيف مع متطلبات العصر الحديث.بناءً على ماتقدم ولتسهيل البحث قسم الباحث هذا الفصل إلى مبحثين وأربعة مطالب مقسمة على النحو التالي:

المطلب الأول: بيئة العمل والبيئي المضطربة

لقد كان ولا يزال الإهتمام ببيئة العمل أمراً ضرورياً في أي منظمة لمعرفة التأثيرات المختلفة على هذه المنظمة، وذلك لإن إضطرابات وتقلبات البيئة كثيرة ولا تسطيع المنظمة السيطرة عليها، خصوصاً إن كانت تلك المتغيرات خارجية، لذلك سوف نلقي الضوء على البيئة لأنها من أقوى التحديات التي تواجه المنظمة، فالبيئة هي التي تلعب دوراً هاماً في نجاح المنظمة أو فشلها. فإن حديثنا عن البيئة بشكل عام، والبيئة المضطربة، والبيئة الخارجية، والبيئة الداخلية، بشكل خاص هي من اساسيات الفكر الإستراتيجي الذي تستخدمه المنظمات المختلفة في تحديد خططها وأهدافها، والعوامل التي تؤثر عليها سواءً كانت إجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية.

"كل المنظمات هي منظومات مفتوحة، تتفاعل مع البيئة ذات العلاقة، وتخضع لمحدداتها. ويحاول المدراء التوفيق بين موطن القوة وموطن الضعف في المنظمة، وبين الإتجاهات المختلفة في البيئة المتمثلة بالفرص والتهديدات، وتتغير الممارسات الإدارية من خلال إستجابة المدراء للتغيرات البيئية. وتتميز البيئة المعاصرة بالتغيرات المستمرة في الظروف الإقتصادية، التكنلوجية، وفي المؤسسات الإجتماعية، فلا بد من دراسة البيئة، ومتابعة تلك التغيرات والتكيف معها لغرض تحقيق النجاح" (الشماع، خليل محمد، ٢٠٠١ ، صفحة ٦١).

كما تعتبر دراسة وتحليل العوامل البيئية من الموضوعات الهامة عند إدارة وتنظيم الأعمال، ويشتمل التحليل البيئي لمنظمات الأعمال على كافة الدراسات والتحاليل للبيئة الخارجية سواء كانت عامة أو خاصة، كذلك البيئة الداخلية للمنظمة التي تحتوي على العوامل والمتغيرات التي يمكن السيطرة عليها، ولأننا نسعى لإيجاد جودة شاملة نستطيع من خلالها تحقيق أهدافنا المختلفة فيجب على كل منظمة الأخذ بعين الإعتبار تأثير البيئة سواء كانت داخلية أم خارجية. (المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، ٢٠٠٦ ، صفحة ٥٢١)

أولاً: تعريف البيئة

"إن تعريف البيئة لغتاُ مشتقة من الفعل (بوأ) و(تبوأ) أي نزل وأقام والتبؤ هو التمكين والإستقرار. والبيئة بمعناها اللغوي يعني الموقع الذي يرجع إليه الإنسان فيتخذ منه منزلاً، وقال ابن منظور في معجمه الشهير لسان العرب باء إلى الشيئ أي رجع إليه وذكر المعجم نفسه معنين قريبين من بعضهما البعض لكلمة (تبوأ) القول الأول إصلاح المكان وتهيأته للمبيت، والثاني بمعنى النزول والإقامة. بناء على ذلك يتضح ان البيئة هي النزول والحلول في المكان ويمكن أن تطلق مجازاً على المكان الذي يتخذه الإنسان مكاناً لحلوله ونزوله (ابن منظور ، بيروت). وقد استعمل علماء المسلمين كلمة البيئة استخداماً اصطلاحياُ منذ القرن الثالث الهجري للإشارة إلى الوسط الطبيعي الجغرافي والمكاني والاحيائي الذي يعيش فيه الكائن الحي، بما في ذلك الإنسان للإشارة إلى المناخ الإجتماعي السياسي الفكري الأخلاقي المحيط بالإنسان.

ويمكن تعريفها اصطلاحاُ: "بأنها المجال الذي تحدث فيه الإثارة والتفاعل لكل وحدة حية أو هي كل ما يحيط بالإنسان أو المنظمة من طبيعة ومجتمعات ونظم إجتماعية وعلاقة شخصية". (عبد الوهاب، محمود اسامة، ٢٠١٤، الصفحات ٢٤-٢٥)

عرفها مؤيد سالم: "بأنها كل ما يحيط بالإنسان والمنظمة من طبيعة ومجموعات بشرية وعلاقات شخصية". (السالم، مؤيد سعيد، ٢٠٠٨، صفحة ١١٠).

إن البيئة تشمل كل المؤثرات الساسية، القانونية، والثقافة المحيطة بالأفراد والمحددة لأدائهم والمؤثرة في اتجاهاتهم (القريوطي، محمد قاسم، ٢٠٠٠، صفحة ١٦٦).

وهي "ذلك الجزء من البيئة الإدارية التي تلائم عملية وضع وتحقيق الأهداف الخاصة بالمنظمة، وتتكون هذه البيئة من خمس مجموعات أو أطراف هي: الموردون، العاملون، والمنظمات المنافسة، بالإضافة إلى مجموعات الضغط والتأثير الحكومي، وإتحاد العاملين وغيرها" (عبد الغفار، حنفي، قرياقص، رسمية، ٢٠٠٠، الصفحات ١٥٠-١٥١).

ويرى الباحث من خلال إستقراء عدد من الأدبيات السابقة إلى أن البيئة هي مجموعة العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سير عمل المؤسسة سواء كانت هذه العوامل إقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو تنظيمية أو غيرها.

ثانياً: أنواع البيئة

على الرغم من تباين آراء الباحثين حول أساليب تصنيف البيئة ومعايير اعتمادها، إلا أن هناك مجموعة من الأسس قد اتفق أغلب الباحثين عليها في عملية التصنيف وهي:

1- البيئة الخارجية والبيئة الداخلية: وتقسم البيئة وفق هذا التصنيف إلى نوعين هما البيئة الخارجية والبيئة الداخلية.

آ- **البيئة الخارجية:** تشمل جميع المتغيرات التي تقع خارج إطار المنظمة ذاتها والتي لا تستطيع التأثير فيها تأثيراً كبيراً مباشراً مثل: النظام السياسي والإجتماعي وغيرها من المتغيرات الخارجية إلى نوعين هما : **البيئة العامة والبيئة الخاصة**

أما البيئة العامة: فهي الإطار الجغرافي الذي تعمل فيه المنظمات بما في ذلك المنظمة المعنية وتأثير هذه البيئة يطال جميع هذه المنظمات. من بين مكونات هذه البيئة العوامل السياسية والإجتماعية والثقافية الخ....

أما البيئة الخاصة: فتشمل المتغيرات الأقرب والأكثر صلة بالمنظمة والأكثر تفاعلاً معها في ميدان علاقتها مع المجتمع مثل: الزبائن والمنافسون والمجهزون وغيرهم. ويصعب جداً وضع حدود بين البيئتين العامة والخاصة نظراً لتعقيد العلاقة بينهما وحركتهما المستمرة. (الجبوري، أنس خليل، مهدي، ٢٠١٦، صفحة ٢٦).

ب- البيئة الداخلية: وهي البيئة التي توجد في إطار المنظمة وتؤثر فيها من الداخل. وتتمثل في النواحي الفنية والإجرائية لأداء الأعمال داخل المنظمة: كطرق أداء العمل التقنية المستخدمة والنظم والقوانين الخاصة بالمنظمة بما في ذلك الهيكل التنظيمي الرسمي وغير الرسمي ومجموعات العمل الرسمية وغير الرسمية، وأنماط الاتصالات وإسلوب القيادة ونظام الأجور ونظام الحوافز والمهارات المتوفرة والفلسفة الإدارية (Dubirn,A.J& Lreland,R.D, 1993, pp. 140-143)

وسوف نتحدث بشكل واسع عن البيئة الداخلية في المبحث الثاني من هذا الفصل

2- البيئة المستقرة والبيئة المتحركة: يقصد بهذا التصنيف للبيئة هو درجة الإستقرار والثبات حيث يمكن إفتراض ثباتها النسبي في مجال التنفيذ والتخطيط وقد تكون البيئة سريعة التغيير كما في التطور التكنلوجي وكذلك في مجال الإبتكار والمنافسة في الأسواق العالمية.

كما يوجد نوع ثالث من البيئة العادية التي تقع وسط بين البيئتين المستقرة والمتحركة وتمتاز بمقابلتها على التغيير، ويدخل في هذا النوع قوانين الدولة والتغير الإجتماعي والتعليمي والثقافي وغير ذلك من المتغيرات التي لا يصل فيها مستوى التغير إلى أي من النوعين السابقين. (الجبوري، أنس خليل، مهدي، ٢٠١٦، صفحة ٢٧).

3- البيئة الفعلية والبيئة المدركة: يكون هذا التصنيف حسب مايراه الأفراد العاملون في المؤسسة فالبعض يرى البيئة مضطربة ومعقدة والبعض الآخر يراها ساكنة ومستقرة، وهذا يعتمد على المكانة الوظيفية للأفراد سواء رؤساء أو مرؤوسين لذلك فإن ذلك الإدراك والتصوير هو الذي يقف وراء القرارات الإدارية للأفراد وليس الحقيقة المطلقة فالأفراد العاملون في المستويات الإدارية المختلفة ينظرون إلى الأمور بطرق مختلفة حسب مستواهم الوظيفي والتباين والخبرة والتخصص (الجبوري، أنس خليل، مهدي، ٢٠١٦، صفحة ٢٧). وهذا يعني أن المنظمة تصنع لنفسها بيئة خاصة وأن تكوين هذه البيئة يعتمد على الإدراك.

4- البيئة القلقة والبيئة الهائجة: تتميز البيئة القلقة بوجود عدة منافسين يتوجهون إلى غاية واحدة وقد تكون واحدة من المنظمات أوأكثر من المنظمات القوية التي تتمكن من السيطرة على البيئة كأن تفرض حداً معيناً من الأسعار أو تشكل تحالفات قوية بينها كإتحادات النقل أو المزارعين، أما البيئة الهائجة فهي أكثر البيئات تغيراً وحركة، وعنصر عدم التأكد فيها عالٍ لأن التغيير فيها مستمر والمتغيرات البيئية متداخلة ومتفاعلة فيما بينها لذا تتحرك معها وتسبب تغيرات قوية تؤثر على

البيئة مما يصعب التنبؤ بها (العميان، محمود سليمان، ٢٠٠٨، الصفحات ٢٢٨-٣٢٦-٢٣٥-٢٣٤).

ومما يلاحظ من التصنيفات البيئية التي تم ذكرها إن لكل منظمة بيئتها الخاصة التي تميزها عن غيرها من المنظمات قد تكون بيئة المنظمة جامعة لعناصر معينة من كل تصنيف كأن تكون ضمن بيئة متحركة فيها تسارع تكنلوجي وحدة منافسة عالية جداً. وفي نفس الوقت ضمن البيئة المدركة التي تم إدراكها من قبل الأفراد العاملين حسب مستوياتهم الوظيفية، وقد تكون لها الخصائص العادية التي تكون وسطاً بين البيئة الهادئة والبيئة المتحركة وفي نفس الوقت لها خصائص البيئة الوسيطة لذلك فإن الصفات التي تم ذكرها من قبل الباحث ماهي إلا مشتركات من عناصر البيئة المحيطة التي تعيش فيها المنظمة وقد تكون المنظمة واقعة في أكثر من تصنيف واحد من التصنيفات سالفة الذكر حيث أن لكل منظمة صفاتها الخاصة بها.

ثالثاً: فوائد دراسة بيئة المنظمة:

إن فوائد دراسة بيئة المنظمة يمكن تلخيصها بمايلي: (الكرخي، مجيد، ٢٠٠٩، صفحة ١٤٧)

1- إمكانية معالجة وإصلاح المشاكل العالقة والمتعددة للمنظمة بطريقة واضحة ووفق أسس علّمية سليمة.
2- معرفة فرص نجاح المنظمة، وكذلك التهديدات المحيطة بها.
3- تساعد على تكييف وتعديل خطط وسياسات المنظمة.
4- توضيح الإتجاهات الرئيسية للمنظمة.
5- تساعد على تنظيم المعلومات وربطها بالمشكلات التي يتناولها تحليل الواقع.
6- تكشف عن القوى المحركة للمنظمة.
7- تنمي قوة الملاحظة والتحليل لدى المخططين لأوضاع المنظمة و الظروف التي تحيط بها.
8- تكشف عن قدرات كبار متخذي القرار في المنظمة وخاصة في مجال إحاطتهم بما يجب عمله لتطويرها.
9- المساعدة في وضع الأهداف الإستراتيجية للمنظمة.

رابعاً: فشل المنظمة في قراءة مؤشرات البيئة

نظراً لكثرة المكونات في بيئة المنظمة، وتغير الظروف المحيطة، والتفاعلات المعقدة بينها، فإنه من الممكن أن تفشل الكثير من المنظمات في قراءة مؤشرات البيئة بشكل صحيح، وهناك عوامل عديدة إلى جانب تعقيد البيئة تؤدي إلى الفشل في المتابعة ومن ذلك تحقيق بعض الإنجاز والنجاح من قبل المنظمة في بعض المجالات أو الاوقات، مما ينسي المنظمات التطورات المعاكسة والمحتملة للبيئة وأيضاً عامل الإنهماك في حل المشاكل الداخلية للمنظمة، مثل معالجة الصراع والتقسيمات بين الأفراد وتنسيق اوجه نشاط المنظومات الفرعية. كل ذلك يستغرق وقت إدارة المنظمة وقد يحول دون قدرتها على متابعة تطورات البيئة، مما يؤدي بالمنظمة أن تكون مغلقة إتجاه البيئة (الشماع، خليل محمد، ٢٠٠١، صفحة ٦٣)

المطلب الثاني: البيئة المضطربة

إن جميع المنظمات وبكل انواعها المختلفة وأهدافها المتعددة تتميز بأنها منظمات مفتوحة ومتفاعلة مع البيئة المحيطة بها خصوصاً تلك المتغيرات التي تكون ذات علاقة بها. كما تخضع جميع هذه المنظمات لمحددات تلك البيئة لذا نجد أن هذه المنظمات والمتمثلة بإداراتها تعمل جاهدة وبشتى الطرق والوسائل للتعرف على البيئة وتقصي ومتابعة حركة متغيراتها ودراستها لغرض الإستجابة لتلك المتغيرات. إلا إننا نجد درجة ومستوى الإجابة تختلف من منظمة إلى أخرى تبعاً لعدة عوامل بعضها داخلية تخص المنظمة والبعض الآخر خارجية.لقد أضحت بيئة الأعمال معقدة

للغاية، فأصبحت تمتاز بالتغيرات والتطورات المتسارعة، وتحدث التغيرات في بعدين رئيسيين هما: التعقيد والإضطراب، فالتعقيد المتزايد يجعل المنظمة أقل قدرة على فهم بيئتها، وبالتالي يصبح التخطيط والتنبؤ من الأمور الصعبة، أما فيما يخص الإضطراب فإنه يخلق تغيرات غير متوقعة في البيئة الفرعية، تحدث بسبب تغيرات في البيئة وتفاعل بين عواملها المختلفة (إقتصادية، تكنلوجية، تنظيمية، وغيرها)، والنتيجة الصافية لكل الإضطراب والتعقيد هو أن المستقبل مجهول وإن منظمات الأعمال تتفاعل بإستمرار مع بيئات دائمة التطوير والتغيير، وإن هذا التفاعل يجري وفق آليات مختلفة في ضوء المنظور والفلسفة العامة لإدارة منظمات الأعمال.

ولكي يكون هذا التفاعل مجدياً يتطلب الأمر من منظمات الأعمال الإهتمام الجدي بالمعلومات من حيث المحتوى والكثافة وتنوع وتعدد مصادر الحصول عليها. من هنا يلاحظ أن المنظمات التي يتأثر نشاطها بالأحداث المحلية والإقليمية والعالمية تكون ذات إستخدام كثيف للمعلومات، وخاصة الإستراتيجية منها.

إن توجهات إدارة المنظمات لدراسة البيئة يقوم على أساس الإفتراضي العلمي القائل بوجود علاقة عضوية بين المنظمة والوسط الذي تعمل فيه حيث أنها جزء منه وتتأثر به بصورة ديناميكية. إلا أنه يمكن الإشارة في هذا المجال إلى إن موضوع الإضطراب البيئي لم يحظ بإهتمام جدي ومباشر في توجهات وأفكار الباحثين خصوصاً العرب منهم (الجبوري، أنس خليل، مهدي، ٢٠١٦، الصفحات ٣١- ٣٢).

أولاً: مفهوم البيئة المضطربة

من خلال الإطلاع على الأدبيات المختلفة وجدنا أن هناك العديد من التعاريف التي تخص الإضطراب البيئي . وطبقاً ل(khandwalla) فإن البيئة المضطربة "هي بيئة حركية وغير متوقعة ومتوسعة ومتذبذبة وتتميز فيها المكونات بالتغيير"(khandwlla P,n, 1977, p. 332) .

ويعرف (Sadler) البيئة المضطربة بكونها " بيئة تتميز بعدة تغيرات تحصل بشكل سريع ومتزامن وإنها عبارة عن وضع يكون فيه الأكثر تفاؤلاً وحزماً قادراً على رؤية إمكانية العودة إلى بيئة أكثر إستقراراً في المستقبل المنظور (Sadler, London, UK, p. 21).

" البيئة المضطربة تتضمن وجود وضع يخضع للتغيرات المستمرة والملحوظة غير المتوقعة وغير الأكيدة ومن المهم التمييز بين الإضطراب البيئي والتغير السريع حيث يمكن أن يكون التغير السريع متوقعاً بينما يكون الإضطراب غير متوقع أي مساوياً للا تنبؤية .

إن الإضطراب البيئي يعكس مستويات عالية من التغيرات وعدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ بالأحداث التي تدور حول المنظمة"(Heleen Stigter, 2002, p. 41) .

ويرى الباحث أن الإضطراب البيئي هو عدم إمتلاك أصحاب القرار المعلومات الكافية عن البيئة المحيطة بهم الداخلية والخارجية مما يجعلهم عاجزين عن التنبؤ بالمتغيرات المستقبلية .

ثانياُ: أنواع البيئات المضطربة

إن أول من قام بالإشارة إلى البيئات المضطربة وأنواع البيئات المضطربة هو(Emery& Trest). عام 1965 حيث قامو بتصنيف البيئات المضطربة إلى أربعة أنواع حيث يمتلك كل نوع تعقيداً متزايداً وهي (Emery, F.E. and Terst, 1965)

الوصف الأول: هادئ وعشوائي (Placid- Randomized Environment): حيث يكون الشكل الأوسط والذي يمكن للمنظمة من خلاله العمل دون الحاجة إلى التكيف مع البيئة ويشابه هذا التصنيف الوضع الإحتكاري.

الوصف الثاني: هادئ وعنقودي(محدد النطاق) (Placid- Clustered Environment): حيث تحتاج المنظمة إلى التعامل مع بيئتها ولكن لا توجد مشكلات تذكر عند التنبؤ بما سوف يحدث، وإن

كل من الصنفين الاوليين يصفان المنظمة بأنها غير حركية سيما إن التصنيفين اللاحقين يصفان المنظمة على أنها حركية.

الوصف الثالث: البيئة القلقة العشوائية (Disturbed- Randomized Environment): حيث يجب على المنظمة الإعتراف بوجود لاعبين آخرين ضمن بيئتها يمكن تشبيه هذا التصنيف بسوق إحتكار القلة ويمكن تشبيهه أيضاً بمجتمع الثورة الصناعية المبكر حيث تكون هذه البيئة أكثر تعقيداً وتتطلب بالتالي أعلى درجة من المرونة.

الوصف الرابع: البيئة المضطربة (Trubulent Field Environment): حيث يتميز هذا التصنيف بدرجة عالية من التعقيدات والمتغيرات السريعة.

ثالثاً: متغيرات الإضطراب البيئي

1- الإضطراب السوقي: إن الإضطراب السوقي ينتج عن التغيير في تركيبة العملاء وتفضيلاتهم بالإضافة إلى التطور في طرق وأساليب التسويق والترويج. ويعبر الإضطراب السوقي عن معدل التغير في رغبات وإحتياجات العملاء بمرور الزمن والمتضمن، مدى تغير تفضيلات العملاء، وميل العملاء إلى البحث عن خدمة جديدة بإستمرار نتيجة لحساسية السعر وميل العملاء نحو طلب خدمات جديدة لم يكونو بالأساس يتعاملون فيها مع المنظمة (Nystrom, Kristina, 2009, p. 296).

أما(هال-Hall) فقد أشار إلى أن الإضطراب السوقي يعكس التغيرات السريعة لتفضيلات المشترين، والإحتياجات الواسعة لهم، والتغير في المشترين، والإحياجات الواسعة لهم، والتغير في المشترين، وذلك بدخول فئة مشترية جديدة إلى السوق (Hall, Jeremy and Rosson, Philip, 2006, p. 233).

ويؤكد(سانتوس-Santos) إن أثر الإضطرابات السوقية يتضح من خلال أثرها على عمليات المنظمات، فالركود الإقتصادي والكساد يؤثر على إنتاجية المنظمات حيث أن إنخفاض الإنتاجية يؤثر سلباً على الأرباح بالإضافة إلى إن انخفاض ارباح المنظمات يعني أنها قد لا تتمكن من تعيين وتوظيف الأفراد وقد تتزايد حاجتها إلى الإقتراض وتقل قدرتها عل إمتلاك الموجودات الرأسمالية أو التوسع، ومن ناحية أخرى فقد يدفع هذا الوضع إلى التقليل من الهدر للموارد المتاحة واستخدامها استخداماً أمثل، وقد يعني أيضاً إن البقاء في سوق الأعمال هو الأفضل والأكفأ. ففي ظل الركود يكتفي الأفراد بما لديهم من سلع معمرة ويوجهون جهودهم من أجل صيانتها والمحافظة عليها (Santos- Vijande, Maria Leticia and Alvarez- Gonzalez, Luis Ignacio, 2007, p. 516).

2- الإضطراب التكنولوجي: يعد الإضطراب التكنولوجي عملاً ريادياً في ميدان المنافسة ويعطي للمنظمة موقعاً ريادياً، في تطوير وتحسين خدماتها ومنتجاتها بإستمرار (Macmillan, Hugh & Tampoe, Mahen, 2000, p. 96).

ويشير الإضطراب التكنولوجي إلى التغيرات التكنولوجية في قطاع معين بمرور الزمن، إذ أن للتغيرات التكنلوجية تأثيراً كبيراً في إيجاد فرصة تسويقية كبيرة، كما أن خلق عدد من الأفكار الجديدة في تقديم الأفكار التي أصبحت ممكنة الحدوث من خلال الإبتكارات التكنلوجية (Bodlaja, Maeja: Condersb,German& Zabkara, Vesna, 2012, p. 670).

في ما يحدد (هال-Hall) إن تأثير الإضطرابات التكنولوجية يأتي من خلال التطوير في الأعمال الذي يؤثر بلا شك على الطلب الخاص بالمنتجات، أو الخدمات المقدمة من المنظمة سلباً أو ايجابياً، ويمتد هذا التأثير إلى العمليات التشغيلية في الإنتاج والمواد المستخدمة فيها، وكذلك التأثير في الفرص والتهديدات التي تتعرض لها المنظمة (Hall, Jeremy and Rosson, Philip، ٢٠٠٦).

3- شدة المنافسة: أما مايتعلق بشدة المنافسة فإنها تشير إلى مدى سهولة أو صعوبة دخول منافسين جدد وإلى قدرة المنظمات على تقديم خدمات عصرية تختلف عن المنافسين، تتضمن التنافس على السوق الذي تعمل فيه المنظمة، وتقديم خدمات جديدة لا يمكن للمنافسين تقليدها. بالإضافة إلى التنافس على السعر وسرعة الإستجابة للتحركات التنافسية للمنافسين في نفس القطاع.
إن شدة المنافسة تشير إلى الدرجة التي تواجه بها المنظمات المنافسة من قبل منظمات أخرى تعمل في المجال نفسه. ويكون التنافس حاداً عندما يقدم المنافس سلعة تكون بديلاً كاملاً لسلعة نظيرة الأمر الذي يؤدي إلى حرب الأسعار بين المنافسين وزيادة في تكاليف الإعلان فعدم وجود منظمة مسيطرة على الصناعة يعني عدم وجود من يفرض مستويات معينة للمنافسة، وكذلك بطء وإنخفاض معدل السوق وزيادة التكاليف الثابتة وعدم القدرة على تغطيتها ومن ثم اللجوء إلى زيادة الطلب لتغطية هذه التكاليف عن طريق تخفيض الأسعار. وبالمحصلة ينتج عن هذه الظروف إزدياد في درجة المنافسة وشدتها (قدي عبد المجيد، ، ٢٠٠٣) (أبو طه ، نهى أحمد، ٢٠١٢، الصفحات ٣٥-٣٦).
4- الإضطراب البيئي والإستثمار في البحث والتطوير: هناك منظوران عن تأثير الإضطراب البيئي في الإستثمار في البحث والتطوير، إذ يشير المنظور الأول إلى أن الإضطراب البيئي يجلب فرصاً للمنظمات. فمن أجل إستثمار هذه الفرص على المنظمات أن تعزز متطلبات البحث والتطوير لها وتستثمر بها أكثر في ظل الإضطراب البيئي. أما المنظور الآخر فيرى إن الإضطراب البيئي يشكل خطراً كبيراً على المنظمات لذلك لن تستطيع المنظمات في ظل الإضطراب تحديد العوائد المتأتية من الإستثمار في البحث والتطوير ونتيجة لذلك على المنظمات أن تقلل من إستثماراتها في البحث والتطوير في ظل البيئة المضطربة. وعلى الرغم من الإختلاف بين وجهتي النظر السابقتين لم يتم الوصول إلى الآن على وجهة نظر واضحة توضح العلاقة بين البيئة المضطربة وبين الإستثمار في البحث والتطوير. ولكن عندما تعمل المنظمة في بيئة تتميز تفضيلات العملاء فيها بالتغير المستمر فإنها تكون بحاجة أكثر للإستثمار في البحث والتطوير للتعرف على الإختلافات الحاصلة في أذواق وتفضيلات الزبائن في السوق وبالتالي تستجيب لها، وعندما تعمل المنظمة في بيئة تمتاز بالتغيرات التكنلوجية المتسارعة فإن عليها ان تستثمر أكثر في البحث والتطوير من اجل التعرف على أساليب التكنلوجيا الجديدة والمعدات الجديدة من اجل خفض كلف عمليات المنظمة، وسرعة الإستجابة لزبائن المنظمة (أبو طه ، نهى أحمد، ٢٠١٢، صفحة ٣٧).

المحور الرابع: الدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة التنطبيقية موضحاً به" أدوات قياس الدراسة ومنهجية إجراء الدراسة الميدانية وكيفية تنفيذها ووصف المجتمع وعينة الدراسة وتقييم أدوات القياس للتأكد من صلاحيتها بالإضافة والأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واختبار فرضية الدراسة. وفيمايلي يعرض الباحث خطوات تنفيذ الدراسة كما يلي:

أولاً- وصف أداة الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على وسيلة الإستبانة كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة وتحقيقاً للغرض السابق للاستبانة قام الباحث بتصميم استمارة تهدف إلى قياس رأي أفراد العينة المبحوثة حول موضوع الدراسة (أثر الإضطراب البيئي على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر). وتتكون الإستمارة من قسمين:

القسم الاول : ويشتمل على البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة: وهي البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراة وهي :

1- الجنس
2- العمر
3- البلد

القسم الثاني: وشمل عبارات متغيرات الدراسة الأساسية وهي المحاور والتي من خلالها يتم التتعرف على متغيرات الدراسة. ويشتمل هذا القسم على عدد ستة محاور و(49) عبارة تمثل محاور الدراسة وفقاً لما يلي:

جدول رقم (1) توزيع محاور الدراسة

ت	المحاور	عدد العبارات
1	العراقيل التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر	9
2	العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	16
3	المتغيرات الإقتصادية	9
4	المتغيرات التكنولوجية	6
5	المتغيرات الإجتماعية الثقافية	5
6	موارد البيئة الداخلية المتاحة	4
7	المجموع	49

المصدر: إعداد الباحث2017

ثانياً- تقييم أدوات القياس

تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي حسب معيار ليكرت الخماسي (Likart Scale)، في توزيع أوزان اجابات أفراد العينة والذي يتوزع من أعلى وزن له والذي اعطيت له (5) درجات والذي يمثل في حقل الإجابة (أوافق بشدة) إلى أدنى وزن له والذي اعطى له(1) درجة واحدة وتمثل في حقل الإجابة (لا أوافق بشدة) وبينهما ثلاثة أوزان. وقد كان الغرض من ذلك هو اتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الإجابة الدقيقة حسب تقدير أفراد العينة. كما هو موضح في الجدول (2).

جدول رقم (2) مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدالة الإحصائية
أوافق بشدة	5	أكبر من 80%	درجة موافقة عالية جداً
أوافق	4	80% -70	درجة موافقة عالية
محايد	3	69% - 50	درجة موافقة متوسطة
لا اوافق	2	49% - 20	درجة موافقة منخفضة
لا أوافق بشدة	1	أقل من 20%	درجة موافقة منعدمة

المصدر: إعداد الباحث 2017.

وعليه يصبح الوسط الفرضي للدراسة:

الدرجة الكلية للمقياس هو مجموع درجات المفردة على العبارات (5+4+3+2+1)/ 5= (15/5=3) ويمثل الوسط الفرضي للدراسة إذا زادت متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة.

ثالثاً: اختبار الثبات والصدق الداخلي لعبارات الدراسة

يقصد بالثبات (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، اي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساو لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة). (د . عز عبد الفتاح، صفحة ٥٦٠). ويستخدم لقياس الثبات " معامل إلفا كونباخ" (Cronbachs,Alpha).

وتتراوح قيمة معامل إلفا كرونباخ (Cronbachs,Alpha)، بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح. أي أن زيادة معامل إلفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

وبناءً على هذا قام الباحث بإجراء اختبار معامل إلفا كرونباخ (Cronbachs,Alpha) على عبارات الدراسة وقد بلغت قيمته (0.969) وهو ثبات مرتفع جداً ومن ثم يمكن القول بأن المقياس الذي اعتمدت عليه الدراسة يتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق الدراسة وتحليل نتائجها.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.969	49

رابعاً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أصحاب الرأي والخبرة حيث قام الباحث بتوزيع (100) إستبانة على مواقع، وتم إسترجاع جميع الإستبانات سليمة وصالحة للتحليل .

خامساً: تحليل البيانات الأولية :تشمل بيانات الدراسة الأولية على الخصائص الأولية التالية:

1- **توزيع أفراد العينة حسب الجنس**

الجدول رقم (3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الجنس

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ذكر	55	55.0	55.0	55.0
Valid أنثى	45	45.0	45.0	100.0
Total	100	100.0	100.0	

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الاستبيان

الشكل رقم(1) الرسم البياني لتوزيع أفراد العينة وفق متغير الجنس

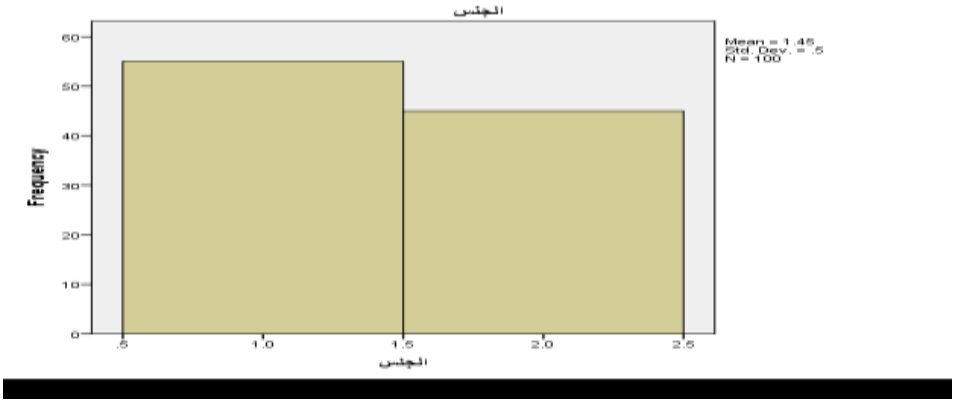

يتضح من الجدول (3) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة المبحوثة من الذكور حيث بلغت نسبتهم(55)% من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الإناث (45)%.

2- توزيع أفراد العينة حسب العمر

جدول رقم(4) التوزيع التكراراي لإفراد العينة وفق متغير العمر

العمر	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 30 سنة	44	44.0	44.0	44.0
30 وأقل 40سنة	32	32.0	32.0	76.0
40 وأقل من50 سنة	13	13.0	13.0	89.0
50سنة فأكثر	11	11.0	11.0	100.0
Total	100	100.0	100.0	

المصدر:إعدادالباحث من نتائج الاستبيان 2017

الشكل رقم(2) توزيع أفراد العينة وفق متغير العمر

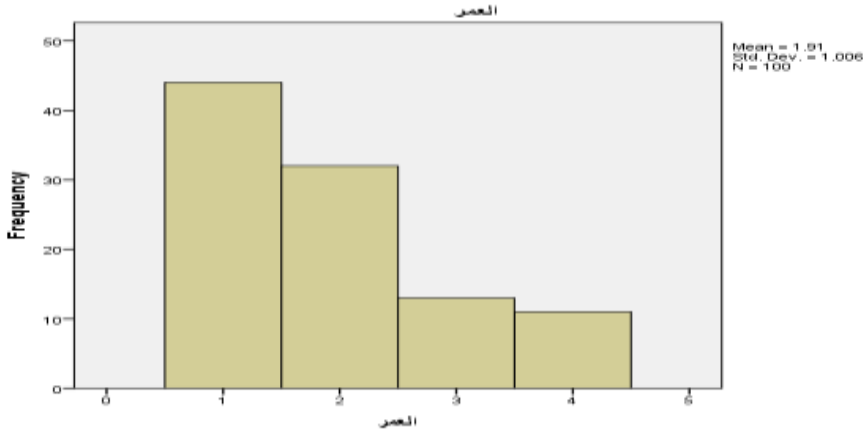

يتضح من الجدول (4) والشكل أعلاه إن أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم (أقل من 30) تبلغ نسبتهم (44.0)% بينما تبلغ نسبة الذين تتراوح أعمارهم مابين (30 وأقل من 40 سنة) تبلغ نسبتهم (32.0)% أما أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (40 وأقل من 50 سنة) فقد بلغت نسبتهم (13.0)% والذين اعمارهم (50 سنة فأكثر) بلغت نسبتهم (11.0)% مما يدل على جودة العينة وقدرة أفرادها على فهم عبارات الاستبانة والإجابة عليها.

توزيع أفراد العينة حسب البلد:

جدول رقم(5) التوزيع التكراراي لإفراد العينة وفق متغير البلد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لبنان	29	29.0	29.0	29.0
	سوريا	40	40.0	40.0	69.0
	العراق	28	28.0	28.0	97.0
	فلسطين	2	2.0	2.0	99.0
	السعودية	1	1.0	1.0	100.0
	Total	100	100.0	100.0	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2017

يتضح من الجدول (5) والشكل أعلاه أن أفراد العينة من لبنان بلغت نسبتهم (29.0)% وأفراد العينة من سوريا بلغت نسبتهم (40.0)% بينما تبلغ نسبة أفراد العينة من العراق (28.0)% أما من فلسطين بلغت نسبتهم(2.0)% وكذلك أفراد العينة من السعودية بنسبة (1.0)% وهذا دلالة على مدى معرفة وإدراك أفراد العينة بطبيعة موضوع الدراسة .

التحليل الإحصائي:

الإحصاء الوصفي: (Descriptive Statistics)

حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات محور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة(3) حيث تتحق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أكبر من الوسط الفرضي(3)، وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي. وإذا كان الانحراف المعياري للعبارة يقترب من الواحد الصحيح فهذا يدل على تجانس الإجابات بين أفراد العينة. وفيما يلي التحليل الإحصائي الوصفي لمحاور الدراسة.

أولاً: الإحصاء الوصفي لعبارات الإستثمار الأجنبي المباشر

1- معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر

جدول رقم (6) الإحصاء الوصفي لعبارات محور معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر

Descriptive Statistics

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
1.183	4.12	5	1	100	تذبذب الأوضاع الأمنية تعوق الاستثمار الأجنبي المباشر .
1.081	3.94	5	1	100	عدم تضمن بعض التشريعات المتعلقة بالاستثمار نصوص صريحة تبين العلاقة بين الاستثمار والبنية التنظيمية .
1.060	4.22	5	1	100	عدم استقرار قوانين الاستثمار وغموضها.
1.009	3.82	5	1	100	عدم قدرة النظام القضائي تنفيذ القوانين والتعاقدات فيما يتعلق بالمنازعات التي تنشأ بين المستثمرين والدولة .
1.150	4.10	5	1	100	تأثر قرارات الاستثمار تأثراً مباشر بالمواقف السياسية.
1.092	3.83	5	1	100	صعوبة حصول المستثمر الأجنبي على العقار الصناعي بسبب ارتفاع أسعار العقارات .
1.218	3.95	5	1	100	تعثر اجراءات الخصخصة لسوق الأوراق المالية .
1.149	4.05	5	1	100	فرض الضرائب .
1.168	4.01	5	1	100	نقص نماذج في الهياكل والبنى التحتية .
				100	Valid N (listwise)

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2017

يتضح من الجدول رقم (6) مايلي:

أ- إن جميع العبارات التي تعبر محور (**معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر**) يزيد متوسطها عن المتوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات هذا المحور.

ب- أهم عبارة من عبارات محور (**معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر**) هي العبارة (**عدم استقرار قوانين الإستثمار وغموضها**) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة (4.22) بإنحراف معياري(1.060) وأقل عبارة من حيث الموافقة (**عدم قدرة النظام القضائي تنفيذ القوانين والتعاقدات فيما يتعلق بالمنازعات التي تنشأ بين المستثمرين والدولة**) حيث بلغ متوسط العبارة (3.82) بإنحراف معياري (1.009).

2- العوامل التي تؤثر على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

جدول رقم (7)

الإحصاء الوصفي لعباررات العوامل التي تؤثر على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

Descriptive Statistics

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
1.102	4.24	5	1	100	الإستقرار السياسي و الإنفتاح الإقتصادي.
1.012	4.13	5	1	100	تطوير القوانين والتشريعات الإقتصادية الخاصة بتملك المستثمر الأجنبي وتخفيض القيود المفروضة وتشجع الاستثمار .
1.145	3.96	5	1	100	ثبات سياسة الدولة .
1.066	4.21	5	1	100	وجود أسواق محلية كبيرة .
.932	4.20	5	1	100	وجود مناطق حرة.
1.463	3.60	5	1	100	اليد العاملة الرخيصة غير الكفوءة.
1.109	4.11	5	1	100	اليد العاملة الكفوءة .
1.179	4.06	5	1	100	الحوافز والامتيازات.
1.057	4.12	5	1	100	سهولة الوصول إلى الأسواق العالمية .
1.034	4.04	5	1	100	الوعي الثقافي والاجتماعي .
1.215	3.72	5	1	100	هجرة رؤوس الأموال المحلية .
1.029	3.95	5	1	100	حجم السوق ومعدل الدخل القومي .
1.036	4.09	5	1	100	معدل نمو السوق .
1.049	3.99	5	1	100	توفير المواد الخام .
1.048	4.15	5	1	100	انخفاض كلفة الأصول والموارد.
1.034	3.96	5	1	100	كلفة المدخلات الأخرى مثل كلفة النقل والإتصالات وكلفة السلع الوسيطة.
				100	Valid N (listwise)

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2017

يتضح من الجدول رقم(7) مايلي:

أ- إن جميع العبارات التي تعبر عن محور(**العوامل التي تؤثر على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر)** يزيد متوسطها عن المتوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات المحور.

ب- أهم عبارة من عبارات محور (**العوامل التي تؤثر على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر**) هي العبارة (**الإستقرار السياسي والإنفتاح الإقتصادي**) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة (4.24) بإنحراف معياري(1.102) وأقل عبارة من حيث الموافقة من عبارات المحور هي (الحوافز والامتيازات) حيث بلغ متوسط العبارة (3.60) بإنحراف معياري(1.179) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية على جميع العبارات التي تقيس محور(العوامل التي تؤثر على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لعبارات الإضطراب البيئي

1- المتغيرات الإقتصادية

فيما يلي جدول يوضح المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمحور المتغيرات الإقتصادية

جدول رقم(8) الإحصاء الوصفي لعبارات محور المتغيرات الإقتصادية

Descriptive Statistics

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
1.016	4.17	5	1	100	تؤثر المتغيرات الاقتصادية بصورة مباشرة على [الاستثمار]
.892	4.15	5	1	100	معدل الدخل القومي يؤثر بصورة مباشرة على [سير عمل المنظمات]
.854	4.09	5	1	100	القيود المالية التي تفرضها الدولة على منظمات الأعمال تؤثر بصورة. مباشرة على حجم أعمالها [وضعف عملياتها]
.900	4.09	5	1	100	إدارة النقد الأجنبي للدولة تؤثر على سلوك [المنظمة واستمراريتها]
.959	4.10	5	1	100	تؤثر المتغيرات الاقتصادية على سلوك المنظمات وعلى عملياتها في التبادل التجاري.]
1.107	4.08	5	1	100	[أسعار المواد الأولية تؤثر على مناخ الاستثمار في منظمات الأعمال ومستوى المخاطرة لديها]
.979	4.03	5	1	100	العوامل الاقتصادية التي تفرزها البيئة الخارجية يكون من الصعب على المنظمات السيطرة عليها]
.977	4.21	5	1	100	دراسة وتقييم البيئة الاقتصادية المحيطة بمنظمات الأعمال تجنبها المخاطر ووضع البدائل اللازمة لها .]
1.028	4.21	5	1	100	التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية يزيد من فعاليات العمليات الإدارية واستمراريتها في تحقيق أهدافها.]
				100	Valid N (listwise)

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2017

يتضح من الجدول رقم(8) ما يلي:

أ- أن جميع العبارات التي تعبر عن محور(**المتغيرات الإقتصادية**) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي(3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات أهمية المتغيرات الإقتصادية.

ب- أهم عبارة من عبارات محور (**المتغيرات الإقتصادية**) هي العبارة(**دراسة وتقييم البيئة الإقتصادية المحيطة بمنظمات الأعمال تجنبها المخاطر ووضع البدائل اللازمة لها**) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة(4.21) بإنحراف معياري(0.977) وأقل عبارة من حيث الموافقة من عبارات محور المتغيرات الإقتصادية هي العبارة(**العوامل الإقتصادية التي تفرزها البيئة الخارجية يكون من الصعب على المنظمات السيطرة عليها**) حيث بلغ متوسط العبارة(4.03) بإنحراف معياري(0.979).وهذا يدل على ان غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية على جميع العبارات التي تقيس محور المتغيرات الإقتصادية.

2- المتغيرات التكنولوجية

فيمايلي جدول يوضح المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للعبارات التي تقيس محور المتغيرات التكنولوجية.

جدول رقم(9) الإحصاء الوصفي لعبارات محور المتغيرات التكنولوجية

Descriptive Statistics

Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
.989	4.18	5	1	100	تعتبر القدرات التكنولوجية بالمنظمات أداة فاعلة في [العمليات الإدارية]
1.167	4.05	5	1	100	ارتفاع تكلفة التكنولوجيا الحديثة تقلل من فرص نمو [المنظمات]
1.041	4.13	5	1	100	استيراد ماكينات وآليات أقل جودة وسرعة في تقديم [المنتجات والخدمات تقلل من ربحية المنظمات]
1.239	3.86	5	1	100	أكثر من اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة يقلل من الاعتماد على الأيدي العاملة فرص الاستثمار
.922	4.24	5	1	100	استخدام تكنولوجيا متطورة في منظمات الأعمال تطي [عليها ميزة تنافسية]
1.096	4.10	5	1	100	إلمام المنظمات بالتطورات التكنولوجية في مجال أعمالها والاستعانة بها يكون لها السبق [في تحقيق أهدافها]
				100	Valid N (listwise)

المصدر:إعداد الباحث من نتائج التحليل 2017

يتضح من الجدول رقم(9) ما يلي:

أ- إن جميع العبارات التي تعبر عن محور(**المتغيرات التكنولوجية**) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي(3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات محور المتغيرات التكنولوجية.

ب- أهم عبارة من عبارات محور(**المتغيرات التكنولوجية**) هي العبارة(**استخدام تكنولوجيا متطورة في منظمات الأعمالس تطفي عليها ميزة تنافسية**) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة(4.24) بإنحراف معياري(0.922) وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (**الإعتماد على الأيدي العاملة أكثر من اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة يقلل من فرص الإستثمار**) حيث بلغ متوسط العبارة(3.86) بإنحراف معياري(1.239) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جداً على جميع العبارات التي تقيس محور المتغيرات التكنولوجية.

3- المتغيرات الاجتماعية والثقافية

فيما يلي جدول يوضح المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للعبارات التي تقيس محور المتغيرات الاجتماعية والثقافية.

جدول رقم(10) الإحصاء الوصفي لعبارات محور المتغيرات الاجتماعية والثقافية

Descriptive Statistics

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
1.061	4.08	5	1	100	المتغيرات الاجتماعية والثقافية تؤثر على [المنظمة واستمرارتها وربحيتها وعلى أسواقها وعملائها]
.977	4.12	5	1	100	التعقيد المتزايد في البيئة الثقافية [الاجتماعية يتطلب من منظمات الأعمال تغيير مستوى كفاءة ممارساتها الإدارية.]
.878	4.24	5	1	100	تجاهل الإختلافات الثقافية يؤثر سلباً على [الأداء بمنظمات الأعمال يعرضها للصدمة الثقافية]
1.150	4.01	5	1	100	الزيادة في عدد السكان تعني الزيادة في [الطلب على المنتجات والخدمات]
1.012	4.16	5	1	100	البيئة الاجتماعية والثقافية لها تأثير على [نشاط المنظمة بالضغط المباشر من جهة وأصحاب المصالح من جهة أخرى]
				100	Valid N (listwise)

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2017

يتضح من الجدول رقم(10) ما يلي:

أ- أن جميع العبارات التي تعبر عن محور(المتغيرات الاجتماعية والثقافية) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي(3) هذه النتيجة تدل موافقة أفراد العينة على جميع عبارات محور المتغيرات الاجتماعية والثقافية.

ب- أهم عبارة من عبارات محور(المتغيرات الاجتماعية والثقافية) هي العبارة(تجاهل الإختلافات الثقافية يؤثر سلباً على الأداء بمنظمات الأعمال يعرضها للصدمة الثقافية) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة(4.24) بإنحرا معياري(0.878) وأقل عبارة من حيث الموافقة هي(الزيادة في عدد السكان تعني الزيادة في الطلب على المنتجات والخدمات) حيث بلغ متوسط العبارة(4.01) بإنحراف معياري(1.150) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية على جميع العبارات التي تقيس محور المتغيرات الاجتماعية والثقافية.

4- موارد البيئة الداخلية المتاحة

فيما يلي جدول يوضح المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للعبارات التي تقيس محور موارد البيئة الداخلية المتاحة.

جدول رقم(11) الإحصاء الوصفي لعبارات محور موارد البيئة الداخلية المتاحة

criptive Statistics

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
.884	4.31	5	1	100	يجب أن تتوافر الموارد المالية الكافية] لتمويل كافة الأنشطة داخل المنظمة [
.884	4.13	5	1	100	يجب على الممنظمات استخدام بكفاءة] الموارد المالية [
1.022	4.13	5	1	100	يجب توافر موارد بشرية بالمنظمة ذات مؤهلات تراكمية لممارسة الأعمال الإدارية . [
.984	4.11	5	1	100	يجب على المنظمات تصميم وتنفيذ وتقديم] برامج تدريب لأساليب الإدارة الحديثة بشكل مستمر بالمنظمة [
				100	Valid N (listwise)

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2017

يتضح من الجدول رقم(11) مايلي:

أ- إن جميع العبارات التي تعبر عن محور(موارد البيئة الداخلية المتاحة) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي(3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات محور موارد البيئة الداخلية المتاحة.

ب- إن أهم عبارة من عبارات محور(**موارد البيئة الداخلية المتاحة**) هي (**يجب أن تتوافر الموارد المالية الكافية لتمويل كافة الأنشطة داخل المنظمة**) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة(4.31) بإنحراف معياري(0.884)وأقل عبارة من حيث الموافقة هي(**يجب على المنظمات تصميم وتنفيذ وتقديم برامج تدريب لأساليب الإدارة الحديثة بشكل مستمر بالمنظمة**)حيث بلغ متوسط العبارة(4.11)بإنحراف معياري(0.984) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جداً على جميع العبارات التي تقيس محور موارد البيئة الداخلية المتاحة .

الترابطات(Correlate)

من خلال الجدول المرفق مع البحث تم التوصل إلى العديد من الترابطات التي تبين العلاقة بين عبارات المتغير المستقل (الإضطراب البيئي) وعبارات المتغير التابع(الإستثمار الأجنبي المباشر) ومن أبرز هذه الترابطات مايلي:

- هناك علاقة ترابطية طردية بين العبارة من المتغير المستقل(تؤثر المتغيرات الإقتصادية بصورة مباشرة على الإستثمار) مع العبارة من المتغير التابع(تذبذب الأوضاع الأمنية تعوق الإستثمار الأجنبي) بنسبة(0.555) بمستوى الدلالة (0.000).

- هناك علاقة ترابطية طردية بين العبارة من المتغير المستقل(تؤثر المتغيرات الإقتصادية على سلوك المنظمات وعلى عملياتها في التبادل التجاري) مع العبارة من المتغير التابع(عدم تضمن بعض التشريعات المتعلقة بالإستثمار نصوص صريحة تبين العلاقة بين الإستثمار والبيئة التنظيمية) بنسبة(0.561) بمستوى الدلالة (0.000).

- هناك علاقة ترابطية طردية بين العبارة من المتغير المستقل(التنبؤ بالمتغيرات الإقتصادية يزيد من فعاليات العمليات واستمراريتها في تحقيق أهدافها) مع العبارة من المتغير التابع(عدم تضمن بعض التشريعات المتعلقة بالإستثمار نصوص صريحة تبين العلاقة بين الإستثمار والبيئة التنظيمية) بنسبة(0.421) بمستوى الدلالة (0.000).

- هناك علاقة ترابطية طردية بين العبارة من المتغير المستقل(أسعار المواد الأولية تؤثر على مناخ الإستثمار في منظمات الأعمال ومستوى المخاطرة لديها) مع العبارة من المتغير التابع(تأثر قرارات الإستثمار تأثراً مباشر بالمواقف السياسية) بنسبة(0.406) بمستوى الدلالة (0.000).
- هناك علاقة ترابطية طردية بين العبارة من المتغير المستقل(تعتبر القدرات التكنولوجية بالمنظمات أداة فاعلة في العمليات الإدارية) مع العبارة من المتغير التابع(نقص نماذج في الهياكل والبنى التحتية) بنسبة(0.418) بمستوى الدلالة (0.000).
- هناك علاقة ترابطية طردية بين العبارة من المتغير المستقل(استخدام تكنولوجيا متطورة في منظمات الأعمال تطفي عليها ميزة تنافسية) مع العبارة من المتغير التابع(نقص نماذج في الهياكل والبنى التحتية) بنسبة(0.448) بمستوى الدلالة (0.000).
- هناك علاقة ترابطية طردية بين العبارة من المتغير المستقل(المتغيرات الإجتماعية والثقافية تؤثر على المنظمة واستمراريتها وربحيتها وعلى أسواقها وعملائها) مع العبارة من المتغير التابع(الإستقرار السياسي والإنفتاح الإقتصادي) بنسبة(0.511) بمستوى الدلالة (0.000).
- هناك علاقة ترابطية طردية بين العبارة من المتغير المستقل(تجاهل الاختلافات الثقافية يؤثر سلباً على الأداء بمنظمات الأعمال يعرضها للصدمة الثقافية) مع العبارة من المتغير التابع(وجود أسواق محلية كبيرة) بنسبة(0.421) بمستوى الدلالة (0.000).
- هناك علاقة ترابطية طردية بين العبارة من المتغير المستقل(التعقيد المتزايد في البيئة الثقافية والإجتماعية يتطلب من منظمات الأعمال تغيير مستوى كفاءة ممارساتها الإدارية) مع العبارة من المتغير التابع(وجود مناطق حرة) بنسبة(0.561) بمستوى الدلالة (0.000).
- هناك علاقة ترابطية طردية بين العبارة من المتغير المستقل(يجب أن تتوافر الموارد المالية الكافية لتمويل كافة الأنشطة داخل المنظمة) مع العبارة من المتغير التابع(تذبذب الأوضاع الأمنية تعوق الإستثمار الأجنبي) بنسبة(0.505) بمستوى الدلالة (0.000).
- هناك علاقة ترابطية طردية بين العبارة من المتغير المستقل(يجب على المنظمات تصميم وتنفيذ وتقديم برامج تدريب لأساليب الإدارة الحديثة بشكل مستمر) مع العبارة من المتغير التابع(الإستقرار السياسي والإنفتاح الإقتصادي) بنسبة(0.555) بمستوى الدلالة (0.000).

إثبات الفرضية:

الفرضية: لا يؤثر الإضطراب البيئي على جذب الاستثمارالأجنبي المباشر .

من خلال تحليل البيانات باستخدام معامل بيرسون للارتباط الخطي (Pearson Linear Correlation) تم التوصل إلى الجدول التالي الذي يوضح مدى تأثير الإضطراب البيئي على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

جدول رقم(12) قياس أثر الإضطراب البيئي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

Correlations

		Environment	investment
Environment	Pearson Correlation	1	.878**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	100	100
Investment	Pearson Correlation	.878**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	100	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان

حيث تبين أن معامل الإرتباط بقوة (0.878) =r بمستوى الدلالة (.000)حيث يؤثر بنسبة العلاقة $r^2 = 77\%$ أما الفرق يعزى لعوامل أخرى بناءً على ذلك تعتبر فرضية العدم مرفوضة أي أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للإضطراب البيئي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

الاستنتاجات والتوصيات

استنتاجات الجانب العملي:

1- هناك عراقيل تقف أمام المستثمر الأجنبي من أبرزها هي عدم استقرار قوانين الإستثمار وغموضها وهذا ما يوضحه الجدول رقم (6) من نتائج التحليل.

2- إن الإستقرار السياسي والإنفتاح الإقتصادي يلعب دوراً هاماً في جذب الإستثمارات الأجنبية كما هو موضح بالجدول رقم (7).

3- تعتبر المتغيرات الإقتصادية من أكثر العوامل البيئة الغير مستقرة لذا عند قراءة المؤشرات الإقتصادية بشكل مستمر يمكن للمنظمة اتخاذ القرارات التي تجنبها المخاطرة ووضع البدائل اللازمة لها.

4- مواكبة التطورات التكنولوجية تزيد من الفرص الإستثمارية كما إنها تطفي ميزة تنافسية على المنظمة.

5- الإختلافات الإجتماعية والثقافية تشكل عاملاً مهماً للإستثمار الأجنبي في الدولة المضيفة.

6- وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإضطرابات البيئية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (77%).

ثانياً : التوصيات

1- ضرورة تشجيع كافة أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر للإستفادة من الخبرات التكنولوجيا العالمية للتقليل من تكاليف الإنتاجية.

2- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤية بما يخص الظواهر الإقتصادية بإنشاء مخابر خاصة، وأخذ نتائجها بمحمل الجد كي لا تبقى هذه الدراسات مجرد حبر على ورق.

3- العمل على توجيه الإستثمار الأجنبي إلى القطاعات الغير نفطية مثل الصناعة والزراعة.

4- إن المناطق الحرة هي إحدى الوسائل لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر لذلك لا بد من إقامتها.

5- ضرورة قيام إدارة الشركات بتعزيز دور الفحص البيئي للبيئة الخارجية بشكل مستمر لمواكبة التغيرات التكنولوجية وكذلك شدة المنافسة.

6- تعزيز دور الموارد الداخلية لدى الشركات ومحاولة تنميتها بشكل مستمر.

7- الحرص على الإستقرار السياسي والأمني مع تحسين البنية التحتية وإشراك المستثمر الأجنبي فيها حتى لا تكون النفقات بحجم كبير بالنسبة للدولة.

المصادر :

المصادر الأجنبية

1. Auh, seigyoung & Menguc , Bulent , . (2005). The influence of top management team functional diversity on strategic orientation : the moderating role of environmental turbulence and inter - functional coordination . International Journal of Research in Marketing , vol .22 :333.

2. Bodlaja, Maeja: Condersb,German& Zabkara, Vesna. (2012). Responsiva and Poactive Market Orienation Success Under Market and Technological Turbulence. Journal of Business Economics and Management,Vol.13,NO.4:666-687.

3. Buganze ,& verganti. (2009). exploring the relationships between product development and environmental turbulence : the case of mobile TLC services. Itali.

4. Calantone , Roger, Garcia , Rosanna & Droge , cornelia. (2003). The Effects of Environmental Turbulence on New product Development strategy Planning " , Journal of product Innovation Management ,Vol .20,No.2:90-103. US.
5. Cannon , Alan R & John , caron H. St. (2007). "Measuring Environmental complexity : A Theoretical and Empirical Assessment " . Organizatioal Research Methods, Vol .10,No.2:269-321.
6. Danneels , Erwin & seth , Rajesh . (2008). New product Exploration under Environmental Turbulence : Organization suience , Vol 22, No . 4: 1026-1039.
7. Denis Babusiauax, . (1992). Decision d investissement et calcul economiqe dans l entreprise,Economica . Paris.
8. Dubirn,A.J& Lreland,R.D. (1993). Management & Organization+. U.S.A, Ohaio: Colleg Divison South - Westren Publishing Comp,2nd edi.
9. Emery, F.E. and Terst. (1965). The Causal Texure of Organization Enveironments, Human Relations.
10. Greenberg Jerald and Baron. (2006). Robert A, Behavior in Organizations. McGraw Hill. U.S.A.
11. Hall, Jeremy and Rosson, Philip. (2006). The Impact of Technological Turbulence on Entrepreneurial Behavior, Social Norms and Ethics: Three Internet-based Cases. Journal of Business Ethic, Vol.64: 231- 248.
Heleen Stigter. (2002). Co- operation as a Response to a Turbulent Environment.
12. htpp://www.hrdiscussion.com. (2016). المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية. مركز الإدارة والتنمية.
13. Johannesson , and palona . (2010). Environmential turbbullence and the success of a firms intelligence strategy : Development of Resersh instruments : international Journal of Management. vo.27, No .3. 448- 458 .
14. khandwlla P,n. (1977). the Desging of Organization. New York: Harcourt, Brace, Jovanovich.
15. Lohtia , Ritu , Bello , Daniel & Porter , canstance Elisa ,. " Building trust in US - Japanes Business relationships :Mediating role of cultural sensitivity " , Industrial Marketing management , vol . 38: 239-252. US.
16. Macmillan, Hugh & Tampoe, Mahen. (2000). Strategic Management. Oxford University Press.
17. Nystrom, Kristina. (2009). Market Turbulence and Industty Employment Growth. Empirica,Vol.3:293- 308.
18. Sadler. (London, UK). Managing Change, Kogan Page Limited. 1996.
19. Santos- Vijande, Maria Leticia and Alvarez- Gonzalez, Luis Ignacio. (2007). Innovativeness and Organizational Innovation in Total Quality Oriented Firms: The Moderating Rol of Market Turbulence. Technovation, Vol.27: 514-532.
20. stonebraker , peter W& Liao .Jianwen,. (2004). " Environment a lturbulence, strstegic orientation : Modeling supply chainintegration " International Journal of Operations &Production Management ,Vol.24.
21. Suzane Et Marie Perrin. (1992). Comprender Les Mecanismes Actuels De Economice. Imprimerie C.H Corie.
22. UNCTAD. (1988). world investment report 1988. New york and Ganava.
23. Wong, Chee YEW , Boonitt , Sakun & Wong , Christina W . Y. ((2011))"The impact of trust and contract on innovation performance : the moderating role of environmentail uncertainty", Journal of Operations Management , VOl ,29: 604 - 61. chain.

المصادر العربية :

١.ابن منظور .(2000) .لسان العرب ,المجلد الرابع "نقلا عن قطب مصطفى سانو ,الاستثمار :أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي .الأردن :دار النفائس للنشر والتوزيع ص . 15

٢.أبو طه ,نهى أحمد .(2012) .أثر الإضطراب البيئي على علاقة التوجه الاستراتيجي بالأداء التسويقي :دراسة تطبيقية على شركات الاسكانات في العاصمة الإردنية عمان .,رسالة ماجستير ,جامعة الشرق الأوسط ,عمان , الأردن.

٣.أبو قحف، عبد السلام .(2001) .نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية .الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة.

٤.اجلال راتب وآخرون .(2000) .إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي .المجلة المصرية للتنمية والتخطيط .196 ,

٥.إدريس، ثابت عبد الرحمن، المرسي، جمال الدين محمد .(2006) .الإدارة الإستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية . القاهرة، مصر :الدار الجامعية.

٦.إدلبي ,منى محمود .(2006) .سياسة الحوافز الضريبية وأثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية .رسالة دكتوراه ,كلية الحقوق ,جامعة القاهرة :ص 87 -86بتصرف .

٧.الجبوري ,أنس خليل ,مهدي .(2016) .أثر الإضطراب البيئي على أسعار الاسهم .طرابلس ,لبنان :دراسة تحليلية لسوق العراق للأوراق المالية ,جامعة الجنان.

٨.الجرواني ,محمد سعيد بيسيوني ، .(2002) .محددات الاستثمار في مصر في الفترة , 1975 -1997اطروحة دكتوراه . ,كلية التجارة جامعة قناة السويس .

٩.الحمد ,فهاد معتاد .(1990) .مسح بيئة التنظيم الخارجية .الرياض ,السعودية :مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع .

١٠.الدوري ,زكريا .(2005) .الإدارة الاستراتيجية :مفاهيم وعمليات وحالات دراسية .عمان ,الأردن :اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ,ص.17

١١.الربيعي ,ميثاق طاهر كاظم .(2014) .,التوجه الإستراتيجي وأثره على الأداء الإستراتيجي في ظل الإضطراب البيئي .أطروحة دكتورا ,جامعة الجنان ,طرابلس ,لبنان .

١٢.السالم ,مؤيد سعيد .(2008) .نظرية المنظمة الهيكل والتصميم .عمان ,الأردن :دار وائل للنشر.

١٣.السكارنة، بلال خلف .(2010) .التخطيط الإستراتيجي .عمان، الأردن :دار الميسرة للنشر والتوزيع.

١٤.الشماع ,خليل محمد .(2001) .مبادئ الإدارة مع التركيز على إدارة الأعمال .عمان ,الأردن :دار الميسرة للنشر والتوزيع.

١٥.العارف ,نادية .(2000) .الإداة الإستراتيجية إدارة الألفية الثالثة .الإسكندرية ,مصر :الدار الجامعية.

١٦.العقيلي، عمر وصفي، المؤمن، قيس عبد علي .(1994) .المنظمة ونظرية التنظيم .عمان، الأردن :دار زهران للنشر والتوزيع.

١٧.العميان ,محمود سليمان .(2008) .السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال .عمان,الأردن :دار وائل للنشر.

١٨.الغالبي ,ط .م .(2009) .الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل .عمان ,الأردن :دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ,ص

١٩.الفيروز ,آبادي .(2004) .القاموس المحيط ,بيت الأفكار الدولية . ,لبنان :ص .232

٢٠.القاطمين، احمد .(1996) .التخطيط اللإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية :مفاهيم ونظريات وحالات تطبيقية .عمان، الأردن :دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

٢١.القريوطي ,محمد قاسم .(2000) .نظرية المنظمة والتنظيم .عمان ,الأردن :دار وائل للنشر.

٢٢.الكرخي ,مجيد .(2009) .التخطيط الإستراتيجي عرض نظري وتطبيقي .عمان ,الأردن :دار المناهج للنشر والتوزيع.

٢٣.المسير محمد زكي .(1970) .العلاقات الاقتصادية الدولية .القاهرة :ط2، دار النهضة العربية.

٢٤.المصري ,ماهر إسماعيل " .(2012) .عوامل نجاح إدارة الجودة الشاملة في بيئة غير مستقرة ,رسالة ماجستير . جامعة الجنان ,طرابلس ,لبنان .

٢٥.المغربي ,عبد الحميد عبد الفتاح .(2006) .الإدارة والأصول العملية والتوجهات المستقبلية لمدير القرن الحادي والعشرين .القاهرة ,مصر :المكتبة العصرية للنشر والتوزيع .

٢٦.المنجد في اللغة والأعلام .(1988) .بيروت :دار المشرق ,ط , 30ص . 74

٢٧.المؤسسة العربية للضمان الاستثمار في الدول العربية .(2004) .من الموقع الالكتوني hppt\\www.iaigc.org المتصفح يوم .8/10/2006

٢٨.النداوي ,عبد العزيز بدري .(2009) .عولمة إدارة الموارد البشرية نظرة إستراتيجية .عمان ,الأردن :دار الميسرة للنشر والتوزيع.
٢٩.الهاشمي ,بن واضح .(2006) .محاولة لتشخيص البيئة الخارجية لبناء الإستراتيجية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية .المسلية ,الجزائر :رسالة ماجستير ,جامعة محمد بوضيافة .
٣٠.بن حبتور ,عبد العزيز صالح .(2004) .إدارة الاستراتيجية إدارة جديدة في عالم متغير .الأردن ,عمان :دار الميسرة للنشر والتوزيع.
٣١.بول ,سامو يلسون وو ويليام د .نورد هاوس .(2006) . ,ترجمة الطبعةة الخامسة ععشر :هشام عبد الله .عمان , االأردن :االأأهلية للنشر و التوزيع ,ط , 2ص .779
٣٢.جويل بيرغسمان ، و زياونغ شن .(1995) .الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية)الانجازات والمشكلات .(قليوب، مصر :صندوق البنك الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، مطابع الأهرام التجارية .
٣٣.حسين بني هاني) .الأردن .(حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الاسلامي :2004 .ط 1دار الكندي ص . 32
٣٤.حمود ,خضر كاضم ,الخرشة ,ياسين كاسب .(2007) .,إدارة الموارد البشرية .عمان ,الأردن :دار الميسرة للنشر والتوزيع.
٣٥.رجب ,ابراهيم ,اسماعيل اسماعيل " .(2003) .إطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعددة الجنسيات للإستثمار في مصر في ضوء المتغيرات العالمية ""دراسة ميدانية "أطروحة دكتورا الفلسفة في الاقتصاد .جامعة عين شمس ,مصر .
٣٦.رعد حسن الصرن .(2001) .أساسيات التجارة الدولية المعاصرة .دمشق :الجزء الثاني ط1، دار رضا للنشر .
٣٧.زياد ,رمضان .(1988) .مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي .عمان ,الأردن :ط 1دار وائل للنشر .
٣٨.سحنون فاروق .(2010-2009) .قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر " دراسة حالة الجزائر ."الجزائر :جامعة فرحات عباس سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية .
٣٩.سمية عبد الحميد السيد علي) .القاهرة .(دور نظم المعلومات في دعم مناخ الاستثمار ،رسالة ماجستير :2004 . أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، ص.33
٤٠.طاهر مرسي عطية .(2000) .أساسيات ادارة الأعمال الدولية .مصر :ط1، دار النهضة العربية .
٤١.عبد السلام ,أبو قحف .(1991) .اقتصاديات الإستثمار الدولي .الاسكندرية :المكتب العربي الحديث ,ط.2
٤٢.عبد الغفار ,حنفي ,قرياقص ,رسمية .(2000) .أساسيات الإدارة وبيئة الأعمال .الإسكنرية ,مصر :مؤسسة شباب الجامعة.
٤٣.عبد القادر عبد القادر عطية .(1997) .النظرية الاقتصادية الكلية .الاسكندرية :الدار الجامعية للكتب .
٤٤.عبد الكريم بعداش .(2007/2008) .الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاد الجزائر خلال الفترة -1996 2005.الجزائر.
٤٥.عبد المطلب، عبد الحميد .(2003) .السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي .القاهرة :ظ1، مجموعة النيل العربية.
٤٦.عبد الوهاب ,محمود اسامة .(2014) .الأبعاد الإستراتيجية لعناصر البيئة الداخلية ودورها في تحسين السلوك التنظيمي .لبنان ,طرابلس :رسالة ماجستير ,جامعة الجنان.
٤٧.عدوان ,ناصر دادي .(1998) .إقتصاد المؤسسة .الجزائر :دار المحمدية العامة ,الطبعة الأولى.
٤٨.عز العرب، مصطفى .(1988) .الاستثمارات الأجنبية ، دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي .المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين .(p. 97)القاهرة :الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع .
٤٩.عصام عبد العزيز مصطفى .(1998) .الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط، دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية .مصر :أطروحة دكتوراه ، جامعة حلوان.
٥٠.عليه ,محمد بشير) .بدون سنة نشر .(القموس الاقتصادي .بيروت :المؤسسة العربية للدراسة والنشر ص .32
٥١.عمر صقر .(2001 /2000) .العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة .الاسكندرية :الدار الجامعية.
٥٢.عمر محمد عثمان صقر .(1999) .العولمة والاستثمار الأجنبي المباسر)حالة دولة شمال افريقيا .(كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العددان . 4-3
٥٣.عواد,فتحي أحمد ذياب .(2012) .إدارة الأعمال ووظائف المدير في المؤسسات المعاصرة .عمان ,الأردن :دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
٥٤.عوض ,محمد أحمد .(2001) .الإدارة الإستراتيجية :الأصول والأسس العلمية .الإسكندرية ,مصر :الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

٥٥.فريد ,أحمد ,سليمان قبلان " .(2006) .مشكلات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ووسائل التغلب عليها "بحث مقدم لنيل درجة الدكتورا الفلسفة في الاقتصاد ,قسم الدراسات الاقتصادية .جامعة الدول العربية , مصر .
٥٦.فريد النجار .(2000) .الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي .الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة.
٥٧.فليح حسن خلف .(2004) .التمويل الدولي .عمان :مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع .
٥٨.قدور، خير .(2003 -2002) .الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع .الجزائر :رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر .
٥٩.قدي عبد المجيد، .(2003) .المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ص.37
٦٠.قطب مصطفى سانو .(2000) .الاستثمار :أحكامه وضوابطه في الفقه الاسلامي .الأردن :ص .16
٦١.لطفي ,علي) .بلد النشر مجهول .(دراسات اقتصادية .ط 1999/1998 2ص .216
٦٢.محمد أيمن عبد اللطيف عشوش .(1988) .تقييم استراتيجية الاستثمار الأجنبي المشترك مع القطاع العام :دراسة مقارنة مع القطاع العام لجمهورية مصر العربية .القاهرة :أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
٦٣.محمد عبد العزيز عبد الله عبد .(2005) .الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي .الأردن :ط1، دار النفائس .
٦٤.مصطفى ,أحمد السيد .(2000) .إدارة الموارد البشرية في منظور القرن الحادي والعشرين .مصر :حقوق الطبع محفوظة للمؤلف .
٦٥.هناء عبد الغفار .(2002) .الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية :الصين أنموذجا .بيت الحكمة ,بغداد ، العراق :ص .13
٦٦.هندي ,منير ابراهيم .(1999) .أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية .الإسكندرية ,مصر :منشأة المعارف.